

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣

بفتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

ق ر ر

القانون الآتى نصه :

(المادة الاولى)

ووفق على قيام البنك المركزى المصرى بشراء رصيد حساب المبالغ الواردة من بعض الدول العربية ، والذي يبلغ حوالى ٨,٧٨ مليار دولار أمريكى فى نهاية أغسطس عام ٢٠١٣ على أن تتم إضافة المعادل بالجنيه المصرى ومقداره حوالى ٦٠,٧٥٨ مليار جنيه مصرى لحساب وزارة المالية لاستخدامه على النحو الآتى :

١ - مبلغ مقداره ٢٩,٧٣٨ مليار جنيه مصرى ، يستخدم فى فتح اعتماد إضافى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بموجب هذا القرار بقانون ، لتنفيذ حزمة من البرامج الاستثمارية والاجتماعية تستهدف تنشيط الاقتصاد المصرى ، وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

٢ - يضاف باقى المعادل بالجنيه المصرى إلى بند رصيد الحسابات المؤقتة ذات الأرصدة لوزارة المالية بالبنك المركزى المصرى بما يساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة .

